



خلال أول 11 شهراً من 2022.. والتدفقات الأجنبية تقفز بسهولة السوق إلى 14 مليار دينار

# 788 مليون دينار صافي مشتريات الأجانب في الأسهم الكويتية

المؤسسات والشركات والتي حققت صافي شراء بلغ 809,7 ملايين دينار، فيما كان التوجه بيعياً لتعاملات الأفراد بصافي 510 آلاف دينار، كما كان التوجه بيعياً أيضاً لصناديق الاستثمار بصافي بلغ 20,5 مليون دينار. وخلال تعاملات نوفمبر الماضي، حقق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بلغ 76,7 ملايين دينار، حيث تركزت مشتريات الأجانب من خلال المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 87,1 مليون دينار، بينما حققت صناديق الاستثمار صافي تعاملات بقيمة 0,5 مليون دينار غلب عليها البيع، كما حققت تعاملات الأفراد صافي بقيمة 94 ألف دينار أيضاً غلب عليها البيع، وتباينت تعاملات الخليجين بالبورصة الكويتية خلال الـ 11 شهراً الماضية، إذ بلغ صافي قيمة استثماراتهم التي طغى عليها البيع 22,6 مليون دينار، وكان لافتاً بيع المؤسسات والشركات بنحو 21,3 مليون دينار. كما بلغ صافي تعاملات محافظ الأفراد، بقيمة 7,5 ملايين دينار، وبلغ صافي تعاملات صناديق الاستثمار الخليجية ذات الطابع الشرائي 6,2 ملايين دينار، كما بلغ صافي قيمة تعاملات محافظ العملاء ذات الطابع الشرائي أيضاً 923 ديناراً.

## 18,7 ألف حساب نشط في البورصة بتراجع 3%

تراجعت حسابات التداول النشطة بالبورصة الكويتية بنهاية تعاملات نوفمبر، وذلك رغم الأداء الإيجابي في جملة المؤشرات ومتغيرات سوق الأسهم الكويتي خلال تعاملات الشهر الماضي. وانخفضت عدد الحسابات النشطة خلال الشهر الماضي بنحو 588 حساباً بنسبة 3% مقارنة مع شهر أكتوبر الذي سبقه، حيث بلغ عدد الحسابات النشطة في الشهر الماضي 18,665 حساب مقارنة مع 19,253 حساباً. وبلغت نسبة الحسابات النشطة بنهاية نوفمبر الماضي 4,48% من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بأسهم البورصة طبقاً لإحصائيات البورصة بنهاية الشهر الماضي والتي تقدر بـ 416,292 حساباً، لتبلغ نسبة الحسابات الخاملة والتي لم يجر التداول عليها إلى 95,52% من إجمالي حسابات التداول.



تعد السيولة في سوق المال من أهم المؤشرات التي تحدد مدى جاذبية هذا السوق للمستثمرين، ويبدو من خلال التدفقات التي استقبلتها بورصة الكويت منذ بداية العام أن هناك ثقة كبيرة في الفرص التي ينطوي عليها الوعاء الاستثماري الأكبر في الكويت من مختلف شرائح المتعاملين سواء أفراد، أو مؤسسات وشركات، أو صناديق استثمارية، أو محافظ عملاء، وبمختلف جنسياتهم محليين أو خليجين، إضافة إلى الأجانب.

تجدد ثقة المستثمرين الأجانب في البورصة الكويتية من خلال قيامهم بعمليات شراء لأسهم 16 شركة من أصل 25 شركة مدرجة بالسوق الأكبر بالبورصة، ما أدى إلى زيادة في قيمة استثمارات الأجانب بنسبة 4% لتصل إلى 5,2 مليار دينار، ويتضح هذا الأقبال من خلال توجه شرائي للمستثمرين الأجانب منذ بداية العام الحالي وصل مع نهاية نوفمبر إلى 788,6 مليون دينار. وتركزت مشتريات المستثمر الأجنبي عن طريق محافظ

تعاملات الكويتيين البيعية 67,3 مليون دينار، إذ بلغ صافي قيمة تعاملات المؤسسات والشركات 20,4 مليون دينار، وبلغ صافي تعاملات محافظ العملاء 19,1 مليون دينار، وصافي تعاملات الأفراد 18,4 مليون دينار، وصافي تعاملات صناديق الاستثمار 9,4 ملايين دينار. وظهر من خلال إحصائية البورصة لتعاملات الأجانب على أسهم الشركات القيادية المدرجة بالسوق الأول خلال نوفمبر الماضي، استمرار

الكويتيين تركزت منذ بداية العام حول محافظ المؤسسات والشركات بصافي قيمته 298,4 مليون دينار. فيما بلغ صافي تعاملات الأفراد ذات السمة البيعية 209,3 ملايين دينار وبلغت قيمة صافي تعاملات محافظ صناديق الاستثمار التي طغى عليه البيع أيضاً 90,4 مليون دينار، كما بلغ صافي تعاملات محافظ العملاء التي غلب عليه البيع 167,2 مليون دينار. وخلال تعاملات شهر نوفمبر الماضي بلغ صافي

الارتفاعات على القيمة السوقية لبورصة الكويت التي حققت 1,8 مليار دينار مكاسب بنسبة ارتفاع 3,8% ليخطى إجمالي القيمة السوقية 48,6 مليار دينار بنهاية الشهر الماضي. وفي إطار ما سبق، أظهرت البيانات الرسمية لحجم التداول في السوق الرسمي طبقاً للجنسية وفئة التداول خلال الـ 11 شهراً الماضية من العام الحالي أن صافي التعاملات البيعية للمستثمرين الكويتيين في البورصة بلغ 765,9 مليون دينار، وبدأ جلياً ان مبيعات

بنمو في الأرباح، بما يضمن للمستثمرين توزيعات نقدية مرضية، وهو ما يترجم في شكل ضخ مزيد من السيولة في هذا السوق. وبنهاية شهر نوفمبر الماضي، حققت البورصة الكويتية مكاسب لافتة لكافة المؤشرات، بارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 3,6%، وبارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 3,5%، ومن ثم ارتفع المؤشر العام للسوق بنسبة 3,6%، وانعكست هذه

حيث تظل الميزانية في منأى على العجزات التي شهدتها السنوات الـ 7 الماضية. ومن العوامل التي تعزز الثقة في بورصة الكويت وتؤدي إلى ارتفاع معدلات السيولة، تحسين الأداء بشكل عام على مستوى الأسواق العالمية في ظل هدوء نسبي على المستوى الجيوسياسي، فضلاً عن عزم الفيدرالي الأمريكي إبطاء وتيرة رفع الفائدة، كما أن ثقة المستثمرين في سوق الأسهم الكويتي تزداد من خلال الكشف عن نتائج مالية محمle

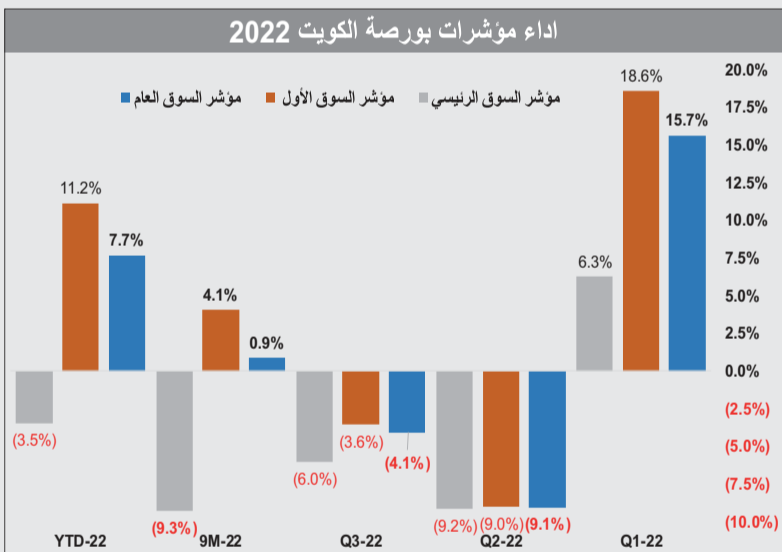
تتطور هذه الثقة الكبيرة من خلال الفقرة التي حققها السيولة منذ بداية العام والتي تقدر بنحو 14 مليار دينار مقارنة مع 13 مليار دينار في العام الماضي بأكمله، وفي حال استمرت معدلات التداول اليومية على الوتيرة الحالية فمن المتوقع أن تقفز السيولة إلى 15 مليار دينار، وربما تفوق هذا المستوى.

ويضاف إلى ما سبق استمرار بقاء سعر برميل النفط الكويتي باعلى من القيمة التقديرية بالموازنة العامة، وهو أمر له مردوده على كافة الأنشطة الاقتصادية بالبلاد ومنها نشاط تداول الأسهم،

في مقدمتها ارتفاع النفط وتسجيل الشركات المدرجة نتائج جيدة خلال العام.. وبقاء تقييمات الأسهم الكويتية عند مستويات مناسبة

# «بورصة الكويت» محفزات إيجابية ومشجعة للاستثمار

## 11,2% مكاسب السوق الأول و7,7% للمؤشر العام في 11 شهراً



ومن الملاحظ في الفترة الأخيرة الانخفاض في حجم السيولة اليومية إلى معدل 50 مليون دينار بعد أن سجلت في أول 9 أشهر من السنة نحو 65 مليون دينار وفي جزء من هذا الانخفاض ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع والتي تجذب المستثمرين حيث عوامل المخاطرة لاتزال مرتفعة في أسواق الأسهم. أكبر خسائر مؤشر السوق العام كانت في شهر مايو بنسبة 6,4% ويونيو بنسبة 5,3% وسبتمبر بنسبة 7,83%. حيث جاءت هذه الخسائر نتيجة ترابط أداء بورصة الكويت مع أسواق الأسهم العالمية والهلع الذي ضربها بالإضافة إلى العوامل الخارجية الجيوسياسية والاقتصادية والمالية منها التضخم وارتفاع الفائدة والسياسات المالية الانكماشية للبنوك المركزية العالمية. بالإضافة إلى سحب السيولة من أسواق المال، والتي ساهمت وفرتها بدعم أسواق الأسهم خلال السنتين الماضيتين، لكن سحب السيولة من الأسواق كانت له تداعيات سلبية وقوية على أسواق المال العالمية.

القياسي في التضخم عالمياً وما تبعه من رفع قياسي لأسعار الفائدة في أميركا وأوروبا تبعتها البنوك المركزية الخليجية برفع أسعار الفائدة بنسب متفاوتة. فبعد أن ربح مؤشر السوق العام 16% في الربع الأول من السنة ومؤشر السوق الأول 19%، خسر مؤشر السوق العام 9% و4% في الربع الثاني والثالث من عام 2022 لينتهي أول 9 أشهر من السنة بارتفاع نسبيته 1% فقط أما مؤشر السوق الأول فقد ربح 4% في أول 9 أشهر. وبعد فترة الأشهر التسعة الأولى من السنة بدأت البورصة مرحلة الهدوء واستيعاب المتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية وريخ مؤشر السوق العام 3% و3,64% في شهري أكتوبر ونوفمبر لينتهي فترة أول 11 شهراً من السنة عند مكاسب نسبتها 7,7%، بينما حقق مؤشر السوق الأول مكاسب نسبتها 11,2% خلال أول 11 شهراً من العام الحالي، حيث استمرت العوامل الخاصة بالبورصة مشجعة وسط التوقعات باستمرار العوامل الخارجية السلبية ولكن أقل وقعاً على الأسواق المالية.

شهدت بورصة الكويت خلال أول 11 شهراً من العام الحالي، عدداً من العوامل الإيجابية والمحفزة على الاستثمار في سوق المال الكويتي، وفي مقدمتها تماسك أسعار النفط فوق مستوى 80 دولاراً للبرميل، بالإضافة إلى أسعار الفائدة المحلية التي لاتزال عند مستويات مقبولة. ومن بين العوامل المحفزة للاستثمار في بورصة الكويت أيضاً، أساسيات السوق وشركائه وتقييمات الشركات التي تسجل مستويات مناسبة، بالإضافة إلى ارتفاع صافي أرباح البنوك في أول 9 أشهر بنسبة 34% لتسجل 835 مليون دينار نتيجة انخفاض المخصصات بنسبة 25% إلى 370 مليون دينار، وارتفاع إيرادات التشغيل بنسبة 10% إلى 2,3 مليار دينار. وعلى صعيد أداء بورصة الكويت، فقد كان أداء السوق خلال أول 9 أشهر من عام 2022 متافراً بالعوامل الخارجية منها الخسائر والتذبذب في أسواق المال العالمية نتيجة الارتفاع

## «المالية» طلبت تمديد دراسة عطاءات مشروع إدارة الضرائب «ITAS» 30 يوماً



على إبراهيم علمت «الأنباء» عبر مصادرها المطلعة أن وزارة المالية طلبت من الجهاز المركزي للمنافسات العامة تمديد فترة دراسة عطاءات الإشراف على تنفيذ مشروع نظام إدارة الضرائب «ITAS»، وتقديم

الخدمات الاستشارية المرتبطة به لمدة 30 يوماً، يأتي ذلك إلى طلب الوزارة بمخاطبة الشركات لتمديد التأمين الأولي، إلى جانب الاستئذان لاستكمال نواقص مستندات الشركات التي تطبق عليها الشروط الواردة بوثائق الممارسة. وفي هذا الصدد، قرر «جهاز المناقصات» عدم الموافقة على تمديد الدراسة، وسمح لـ «المالية» بالاستكمال استناداً إلى أحكام المادة 40 من قانون المناقصات العامة لسنة 2016 مع جميع العطاءات وموافاته بالتوصية، إلى جانب الطلب من المناقصين بتعديل

أصدر مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، الشيخ د.مشعل الجابر، قراراً بقبول 11 مكتباً وشركة في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى الهيئة لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين. ووفقاً للقرار الذي حمل رقم 418 لسنة 2022، فقد قضى في مادته الأولى بقبول الشركات والمكاتب التالية في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين، وذلك لمدة ستة من تاريخ إصدار شهادة التسجيل.

## «تشجيع الاستثمار» تعتمد 11 مكتباً وشركة لتقديم الطلبات نيابة عن المستثمرين



أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مازن الناضح، قراراً وزارياً بإضافة 8 أنشطة تجارية إلى الأنشطة التجارية وضمن الحدود المعمول بها في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتضمنت قائمة الأنشطة ما يلي:

## للقطاعات التجارية والخدمية والصناعية والحرفية والزراعية 10,68 ملايين دينار لدعم ومتابعة المشاريع الصغيرة عبر 3 شركات



أرست آند يونغ للاستشارات بـ 3,83 ملايين دينار. ووافق على ترسية الحزمة الثانية الخاصة بالقطاع الخدمي على شركة «هولستك ديفولومنت» بتكلفة تصل إلى 3,53 ملايين دينار، أما الحزمة الثالثة الخاصة بالقطاعات الصناعية والحرفية والزراعية فتمت ترسيته على شركة بنش للاستشارات بتكلفة 3,31 ملايين دينار. وفي سياق متصل، وافق «المناقصات» على طلب التمديد الثامن لعقد الخدمات الاستشارية للتدقيق ومتابعة حسابات المبادرين لمدة 6 أشهر اعتباراً من اليوم حتى 3 يونيو 2023 مع شركة كي بي ام جي للاستشارات بمبلغ 1,44 مليون دينار لحين الانتهاء من إجراءات طرح الممارسة الجديدة.

علمت «الأنباء» عبر مصادرها المطلعة أن تكلفة تقديم الخدمات المالية والإدارية في مجال دعم ومتابعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاعات التجارية والخدمية والصناعية والحرفية والزراعية لصالح الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تصل إلى نحو 10,68 ملايين دينار، وتم عبر 3 شركات متخصصة.

وتفصيلاً، وافق الجهاز المركزي للمنافسات العامة على ترسية الممارسة الخاصة بتقديم الخدمات المالية والإدارية في مجال دعم ومتابعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على 3 شركات، إذ ترسى الحزمة الأولى الخاصة بالقطاع التجاري على شركة

## .. وقيده مكتب مدقق إلى سجل «فاتكا»

بمقتضى اتفاق فاتكا، وقضى القرار بإضافة المكتب إلى السجل الخاص بقيد مكاتب التدقيق المعتمدة لدى وزارة المالية لغرض متطلبات التقارير والشهادات الخاصة بقانون اتفاقية فاتكا.

أصدر وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، عبدالوهاب الرشيد، قراراً وزارياً بحمل الرقم 101 لسنة 2022 قضى فيه بقيد مكتب إلى قائمة مكاتب التدقيق في السجل الخاص

## .. وتلغى مناقصة «تطوير الإستراتيجية الثانية»

ألغى مكتب مدقق مشروع تطوير الاستراتيجية الثانية متوسطة الأجل، إذ خاطبت الجهاز المركزي للمنافسات في شأن طلب إلغاء المناقصة رقم 101/2022 الخاصة بمشروع تطوير الاستراتيجية الثانية متوسطة الأجل، وقرر مجلس إدارة «المناقصات» الموافقة على إلغائها.

## «التجارة» تضيف 8 أنشطة تجارية جديدة

إرسال الطرود الصغيرة والرسائل السريعة جوا، تقديم خدمات الضيافة، تنظيم الرحلات السياحية والإرشاد السياحي الداخلي، مركز جلسات التبريد الرياضي، البيع بالتجزئة للثقل، البيع بالجملة للمعدات الخفيفة والثقيلة، البيع بالتجزئة للمعدات الخفيفة والثقيلة وقطع غيارها، وإنتاج سائل البيض.

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مازن الناضح، قراراً وزارياً بإضافة 8 أنشطة تجارية إلى الأنشطة التجارية وضمن الحدود المعمول بها في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتضمنت قائمة الأنشطة ما يلي: